ISSN E.3006-1024, ISSN P.1817-5880 Vol. 42 issue- 68 June . 2026

https:// tge.uobasrah.edu.iq

Journal the gulf economist

مجلة الاقتصادي الخليجي

Economic Policies and Their Impact on Political Security and Internal Stability in Iraq (2003–2023)

السياسات الاقتصادية وأثرها في الأمن السياسي والاستقرار الداخلي في العراق (2003–2023)

م. د. حازم حميد جبر **أ.م. د. باسمة كزار حسن**

Asst Dr. Hazem Hameed Jabr **Asst. Prof. Dr. Basima kzar Hassan**

Basra and Arabian Gulf Studies Center, University of Basra مركز دراسات البصرة والخليج العربي-جامعة البصرة

Orcid.org/0000-0002-9298-0784 **E-mail**: basima.hasan@uobasrah.edu.iq

Abstract ***This study analyzes the impact of economic policies on . political security and internal stability in Iraq during the period 2003–2023, considering the economic and political challenges faced after 2003. The research assumes that economic policies play a key role in shaping political and social stability, especially in rentier economies dependent on natural resources. The study adopts a descriptive analytical approach by examining several economic and social indicators, including public expenditure, unemployment, poverty, and political stability indicators issued by international institutions. The findings show that continued dependence on the rentier economic structure, high unemployment and poverty rates, and weak management of public resources significantly affect political and social stability in Iraq. The study concludes that improving economic policies, strengthening transparency and governance, and promoting private sector development are essential to enhance social security, political stability, and sustainable development.***

Keywords:

Economic Policies, Political Stability, Social Security, Rentier Economy, Unemployment, Poverty, Iraq..

الملخص يهدف البحث إلى تحليل أثر السياسات الاقتصادية في الأمن السياسي والاستقرار الداخلي في العراق خلال المدة (2003–2023) في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية بعد عام 2003. ينطلق البحث من فرضية أن السياسات الاقتصادية تعد عاملاً رئيساً في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، خصوصاً في الاقتصادات الريعية المعتمدة على الموارد الطبيعية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية مثل الإنفاق العام والبطالة والفقر ومؤشرات الاستقرار السياسي. وتبين النتائج أن استمرار الاعتماد على الاقتصاد الريعي وارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف إدارة الموارد العامة تؤثر بشكل مباشر في مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق. كما خلص البحث إلى أن تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز الشفافية والحوكمة وتطوير القطاع الخاص تمثل متطلبات أساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية

السياسات الاقتصادية، الاستقرار السياسي، الأمن المجتمعي، الاقتصاد الريعي، البطالة، الفقر، العراق.

المقدمة

شهد العراق بعد عام 2003 تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة، انعكست بشكل مباشر على طبيعة الأمن السياسي والاستقرار الداخلي. فقد شكلت السياسات الاقتصادية، سواء المتعلقة بالإنفاق العام، التشغيل، الموازنة، أو إدارة الموارد النفطية، محورًا رئيساً في تحديد مستوى الاستقرار الداخلي، وقدرة الدولة على مواجهة التحديات الاجتماعية والسياسية.

فرضية البحث

يعتمد هذا البحث على فرضية مفادها أن العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأمن السياسي في العراق مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاعتماد على الإيرادات النفطية، ومستوى البطالة والفقر، وكفاءة مؤسسات الدولة، وهو ما يجعل فهم هذه السياسات أمرًا ضروريًا لتحليل أسباب الاستقرار وعدم الاستقرار خلال العقدين الماضيين.

اهمية البحث

تستند أهمية البحث إلى أن العراق، بوصفه دولة ذات اقتصاد ريعي، يواجه معضلات هيكلية تتمثل في ضعف التنوع الاقتصادي، وتركز القطاع العام كمشغل رئيس للقوى العاملة، إلى جانب التحديات المتعلقة بالحوكمة والفساد الإداري. وقد انعكست هذه العوامل على قدرة الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية، وهو ما أدى بدوره إلى ظهور موجات احتجاجية متكررة، وتفاقم الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتأثر الشرعية السياسية للدولة.

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة تأثير السياسات الاقتصادية على الأمن السياسي والاستقرار الداخلي في العراق خلال الفترة من 2003 إلى 2023، من خلال تحليل أدوات السياسة المالية، الإنفاق العام، برامج التشغيل، مواجهة البطالة والفقر، ومستوى الشفافية والحوكمة. كما يسعى إلى توضيح العلاقة بين الاقتصاد الريعي، الفساد، والاحتقان الاجتماعي، وكيفية انعكاسها على قدرة الدولة على إدارة التحديات الداخلية، وتعزيز التماسك الاجتماعي، واستدامة الشرعية السياسية.

إن تحليل هذه العلاقة يسهم في تقديم رؤية علمية شاملة ومتكاملة لفهم الدور الذي تؤديه السياسات الاقتصادية في تعزيز الأمن الداخلي أو تهديده، ويساعد في تحديد الإجراءات الإصلاحية التي يمكن أن تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق، وهو ما يجعل هذا البحث ذا قيمة علمية وتطبيقية في الوقت نفسه.

منهجية البحث

اعتمد البحث على مزيج من المناهج العلمية، على وفق طبيعة كل مبحث فأعتمد منهج الوصفي التحليلي في عرض تطور السياسات الاقتصادية بعد 2003 ، وتحليل الموازنات العامة، معدلات البطالة، الفقر، التضخم، والإنفاق العام، وتوصيف تحولات البيئة السياسية والأمنية المرتبطة بالأداء الاقتصادي كما اعتمد منهج الاقتصاد السياسي لتفسير العلاقة توزيع الموارد الاقتصادية وأنماط السلطة والشرعية السياسية

من خلال تحليل تأثير الاقتصاد الريعي ومخرجات الحوكمة واعتمد المنهج التاريخي التحليلي لتتبع تطور السياسات الاقتصادية عبر مراحل زمنية التي حددها البحث

وجاء هيكل البحث منسجمًا مع منهجيته ومكون من المقدمة: عرض الإشكالية والأهمية والمنهجية ثم المبحث الأول الإطار المفاهيمي والنظري، ويعالج مفاهيم السياسات الاقتصادية، الأمن السياسي، الاستقرار الداخلي، ونظرية الدولة الريعية. و المبحث الثاني بعنوان تحليل السياسات الاقتصادية في العراق بعد 2003. المبحث الثالث: دراسة أثر تلك السياسات في الأمن السياسي والاستقرار الداخلي. اما الخاتمة تضمنت عرض الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للسياسات الاقتصادية والامن السياسي

المطلب الأول: مفهوم السياسات الاقتصادية

أولاً: السياسة المالية

تعدّ السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسة التي تعتمدها الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تقوم على إدارة الإيرادات العامة والإنفاق العام والدين العام بما ينسجم مع متطلبات الاستقرار والنمو (Musgrave & Musgrave, 1989, p.6). وتُعبّر السياسة المالية عن الكيفية التي تتدخل بها الحكومة في الاقتصاد من خلال قراراتها المتعلقة بفرض الضرائب، وتحصيل الرسوم، وتخصيص الموارد المالية للقطاعات المختلفة (Stiglitz & Rosengard, 2015, p.24).

وتتمثّل الوظيفة الأساسية للسياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات الدورية التي تصيب الاقتصاد، سواء في حالات الركود أو التضخم. ففي فترات التباطؤ الاقتصادي، تميل الدولة إلى تبنّي سياسة مالية توسعية تعتمد زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب بهدف تحفيز الطلب الكلي، ورفع مستويات الإنتاج والتشغيل (Samuelson & Nordhaus, 2010, p.489). أمّا في حالات التضخم وارتفاع الأسعار، فقد تلجأ الحكومة إلى سياسة مالية انكماشية تقوم على

تقليص الإنفاق العام أو زيادة الضرائب للحد من السيولة الزائدة في الاقتصاد (Blanchard & Johnson, 2017, p.93).

ولا تقتصر السياسة المالية على تحقيق التوازن الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا اجتماعية وسياسية، إذ تسهم في إعادة توزيع الدخل وتقليل الفوارق الاجتماعية من خلال الضرائب التصاعدية وسياسات الدعم والإنفاق الاجتماعي (Stiglitz & Rosengard, 2015, p.48) كما تؤدي دورًا مهمًا في تعزيز الشرعية السياسية للدولة، لكونها تنعكس مباشرة على مستوى معيشة المواطنين وجودة الخدمات العامة.

وفي الدول الريعية، مثل العراق، تكتسب السياسة المالية أهمية مضاعفة بسبب اعتماد الدولة الكبير على الإيرادات النفطية، ما يجعل الموازنة العامة أداة مركزية في إدارة الاقتصاد وتوجيهه (World Bank, 2023, p.34). وفي هذا السياق، تؤثر كفاءة السياسة المالية ودرجة عدالتها وشفافيتها تأثيرًا مباشرًا في الاستقرار الداخلي والأمن السياسي، إذ إن سوء إدارة الموارد أو اختلال توزيع الإنفاق قد يؤدي إلى تصاعد التوترات الاجتماعية والاحتجاجات، في حين تسهم السياسة المالية الرشيدة في تعزيز الاستقرار وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع.

ثانياً: السياسة النقدية

تُعدّ السياسة النقدية إحدى الركائز الأساسية في إدارة الاقتصاد الكلي، وتمثل مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في الدولة، وغالبًا ما تكون البنك المركزي، بهدف التأثير في حجم السيولة النقدية والائتمان، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والنقدي (Mishkin, 2016, p.16) وتنطلق أهمية السياسة النقدية من دورها الحيوي في ضبط معدلات التضخم، والحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز الثقة بالنظام المالي (Mankiw, 2019, p.326).

وتتمثل الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية في السيطرة على التضخم، وتحقيق مستوى مناسب من التشغيل، والحفاظ على استقرار سعر الصرف، وضمان سلامة النظام المصرفي. فالتضخم المرتفع يضعف القوة الشرائية للعملة، بينما يؤدي التضخم المنخفض أو الانكماش إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي، ما يجعل التوازن النقدي هدفًا استراتيجيًا للسلطات النقدية (.Mishkin, 2016, p.408) وتستخدم البنوك المركزية عدة أدوات لتنفيذ السياسة النقدية، من أبرزها سعر الفائدة الذي يؤثر مباشرة في قرارات الادخار والاستثمار، وعمليات السوق المفتوحة المتمثلة بشراء وبيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في السيولة، إضافة إلى نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة على المصارف التجارية (Mankiw, 2019, p.330) كما تلجأ بعض البنوك المركزية إلى أدوات غير تقليدية، خاصة في أوقات الأزمات، مثل التيسير الكمي.

وتنقسم السياسة النقدية من حيث الاتجاه إلى نوعين: سياسة نقدية توسعية تُستخدم في حالات الركود الاقتصادي عبر زيادة عرض النقود وخفض أسعار الفائدة لتحفيز الاستثمار والاستهلاك، وسياسة نقدية انكماشية تُطبق عند ارتفاع معدلات التضخم من خلال تقليص السيولة ورفع أسعار الفائدة (Blanchard & Johnson, 2017, p.210).

في الحالة العراقية، تكتسب السياسة النقدية أهمية استثنائية بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي المعتمد بشكل شبه كلي على الإيرادات النفطية، فضلا عن التحديات البنيوية التي واجهها العراق بعد عام 2003 مثل ضعف التنوع الاقتصادي والتقلبات السياسية وعدم الاستقرار الأمني (World Bank, 2023, p.51). وقد أوكل الدستور العراقي مهمة رسم وتنفيذ السياسة النقدية إلى البنك المركزي العراقي مع التأكيد على استقلاليته القانونية بوصفها شرطًا أساسًا لتحقيق الاستقرار النقدي.

كما ركز البنك المركزي العراقي خلال السنوات الماضية على هدف محوري يتمثل في استقرار سعر الصرف والسيطرة على معدلات التضخم، لاسيما في ظل تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية متكررة كانخفاض أسعار النفط والأزمات المالية العالمية (Central Bank of Iraq, 2022, p.14) ومن أبرز أدوات السياسة النقدية في العراق مزاد العملة الأجنبية الذي استخدمه البنك المركزي للحفاظ على استقرار الدينار العراقي وتلبية الطلب على الدولار. ومع ذلك، فإن فاعلية السياسة النقدية في العراق تبقى محدودة نسبيًا بسبب هيمنة السياسة المالية واتساع الإنفاق العام وضعف التنسيق بين السياستين، فضلًا عن محدودية دور القطاع الخاص.

إذن تعد السياسة النقدية في العراق ركيزة أساسية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، غير أن نجاحها يرتبط بإصلاحات هيكلية أوسع تشمل تنويع مصادر الدخل وتعزيز استقلالية البنك المركزي فعليًا وتحقيق انسجام أكبر مع السياسة المالية ضمن إطار رؤية اقتصادية وطنية شاملة.

ثالثاً: سياسة التوظيف (سوق العمل).

يقصد بسياسة التوظيف والإنفاق العام تلك الإجراءات التي تعتمدها الدولة في إدارة سوق العمل وتوجيه النفقات الحكومية بما يحقق أهدافًا اقتصادية واجتماعية، في مقدمتها خفض معدلات البطالة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتحفيز النشاط الاقتصادي (Todaro & Smith, 2015, p.323) وتُعد هذه السياسة جزءًا أساسًا من السياسة المالية، إذ ترتبط مباشرة بحجم ودور الدولة في الاقتصاد.

في العراق اكتسبت سياسة التوظيف والإنفاق العام طابعًا خاصًا بعد عام 2003 حيث تحوّل القطاع العام إلى المشغّل الأكبر للقوى العاملة استجابةً لضغوط اجتماعية وسياسية متراكمة (World Bank, 2023, p.62). وقد أدّى الاعتماد الواسع على التوظيف الحكومي إلى تضخم الجهاز الإداري وارتفاع كتلة الرواتب على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج.

كما أن اعتماد الدولة شبه الكامل على الإيرادات النفطية جعل الإنفاق العام عرضة للتقلبات الحادة المرتبطة بأسعار النفط. وعلى الرغم من الدور الذي أسهمت به هذه السياسة في امتصاص البطالة الظاهرة وتحقيق قدر من الاستقرار الاجتماعي، فإنها أفرزت اختلالات هيكلية تمثلت في ضعف الإنتاجية وتراجع دور القطاع الخاص واستدامة العجز المالي في فترات الأزمات النفطية وظهور مشكلة البطالة المقنعة (International Monetary Fund, 2022, p.27).

وعليه، فإن إصلاح سياسة التوظيف والإنفاق العام في العراق يتطلب إعادة توجيه الإنفاق نحو الاستثمار وتبني سياسات تشغيل قائمة على تنشيط القطاع الخاص بما يحقق توازنًا بين البعد الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن السياسي والاستقرار الداخلي

اولاً:تعريف الأمن السياسي.

يُعد الأمن السياسي أحد الأبعاد الأساسية لمفهوم الأمن الشامل، إذ يرتبط بحماية النظام السياسي وضمان استقراره واستمراريته وصون الشرعية الدستورية والحفاظ على وحدة الدولة وقدرتها على إدارة شؤونها بفاعلية (Buzan, 1991, p.116) لا يقتصر الأمن السياسي على منع الانقلابات أو التهديدات المباشرة للسلطة، بل يمتد ليشمل قدرة النظام السياسي على الاستجابة لمطالب المجتمع وإدارة التعددية السياسية والاجتماعية ضمن إطار سلمي وقانوني (Ake, 1996, p.24).

ويرتبط الأمن السياسي ارتباطًا وثيقًا بمستوى الحكم الرشيد، إذ إن الفساد وضعف الأداء الحكومي والإقصاء السياسي تمثل عوامل مهددة للأمن السياسي لما تسببه من تآكل في شرعية النظام واتساع فجوة الثقة بين الحاكم والمحكوم (World Bank, 2017, p.9).

إذن لا يمكن فصل الأمن السياسي عن الأبعاد الأخرى للأمن لاسيما الأمن الاقتصادي والاجتماعي، فالفقر والبطالة وسوء توزيع الموارد غالبًا ما تتحول إلى محفزات للاحتجاج وعدم الاستقرار السياسي (Acemoglu & Robinson, 2012, p.74).

ثانياً: مفهوم الاستقرار الداخلي

الاستقرار الداخلي يُعد من الركائز الأساسية لاستمرارية الدولة وقدرتها على تحقيق التنمية وحماية مصالحها الوطنية، ويشير إلى حالة من الانسجام النسبي داخل المجتمع حيث تُدار الصراعات الداخلية بطرق سلمية وقانونية (Huntington, 1968, p.1).

ويرتكز الاستقرار الداخلي على عناصر عدة رئيسة منها فعالية المؤسسات الحكومية والقضائية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، إذ إن البطالة والفقر يمثلان غالبًا عوامل ضغط قد تؤدي إلى اضطرابات اجتماعية أو سياسية (Acemoglu & Robinson, 2012, p.80).

في السياق العراقي يمثل الاستقرار الداخلي تحديًا معقدًا نتيجة تراكم الأزمات بعد عام 2003 بما في ذلك الانقسامات السياسية وضعف الأداء المؤسسي وتأثر الاقتصاد بتقلبات أسعار النفط (World Bank, 2023, p.55).

ثالثاً: مؤشرات قياس الاستقرار السياسي

تعتمد الدراسات السياسية والاقتصادية على مجموعة من المؤشرات لقياس مستوى الاستقرار السياسي، مثل مستوى الأمن الداخلي، وفعالية المؤسسات الحكومية، ومستوى العدالة الاجتماعية، والاستقرار الاقتصادي، والمشاركة السياسية (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.4). كما تستخدم المؤسسات الدولية مؤشرات الحوكمة العالمية لقياس جودة الحكم والاستقرار السياسي في الدول المختلفة.

ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي ما يأتي:

1- مستوى الأمن الداخلي، الذي يشمل معدلات الجريمة والعنف، والأعمال الإرهابية، والاضطرابات المدنية. إذ إن انخفاض هذه الظواهر يشير إلى قدرة الدولة على فرض القانون وحماية المواطنين وضمان النظام العام (Buzan, 1991, p.118).

2- فعالية المؤسسات الحكومية والقضائية، أي قدرة الدولة على تطبيق القوانين، وحماية الحقوق، وإدارة النزاعات بفعالية وشفافية، وهو ما يعكس مدى قوة النظام القانوني واستقراره ومستوى الحوكمة في الدولة (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.4).

3- العدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد، إذ يُعدّ التوزيع العادل للفرص الاقتصادية والخدمات العامة بين المواطنين من أهم عوامل الاستقرار الداخلي، إذ إن التفاوت الكبير في الدخل أو الفرص قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وسياسية (Stiglitz, 2012, p.85).

4- الاستقرار الاقتصادي، الذي يشمل معدلات البطالة، ومستوى الدخل، والتضخم، وقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية، إذ إن الأزمات الاقتصادية غالبًا ما تتحول إلى تهديد مباشر للاستقرار الداخلي نتيجة تزايد الضغوط الاجتماعية والاحتجاجات (Todaro & Smith, 2015, p.124).

5- مؤشر الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، ويُقاس من خلال انخفاض الانقسامات الطائفية أو الإثنية، ووجود ثقافة الحوار والتسامح بين مختلف فئات المجتمع، وهو ما يعزز قدرة الدولة على إدارة التنوع الاجتماعي والسياسي من دون حدوث صراعات داخلية (Huntington, 1968, p.12).

6- مستوى المشاركة السياسية، الذي يقيس مدى قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار من خلال الانتخابات والمؤسسات السياسية، ويمثل عاملًا رئيسيًا في تقليل الاحتقان الاجتماعي والصراعات السياسية (Dahl, 1998, p.37).

في الحالة العراقية، تُظهر هذه المؤشرات تحديات واضحة، بما في ذلك ضعف بعض المؤسسات، والانقسامات الاجتماعية والسياسية، وتقلبات الاقتصاد الريعي النفطي، ما يجعل متابعة هذه المؤشرات أمرًا حيويًا لتقييم مستوى الاستقرار الداخلي ووضع السياسات الإصلاحية اللازمة لضمان الأمن والاستقرار المستدام (World Bank, 2023, p.52).

ولغرض توضيح أهم المؤشرات المعتمدة عالميًا في قياس الاستقرار السياسي، يبين الجدول (1) أبرز هذه المؤشرات والجهات الدولية التي تعتمدها.

الجدول (1) أهم مؤشرات قياس الاستقرار السياسي المعتمدة عالمياً

المؤشر	الجهة التي تصدره	ما الذي يقيسه
مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف	البنك الدولي	احتمال عدم الاستقرار السياسي والعنف
مؤشر الدول الهشة	Fund for Peace	مستوى هشاشة الدولة والاستقرار الداخلي
مؤشر مدركات الفساد	Transparency International	مستوى الفساد والحوكمة
مؤشر سيادة القانون	World Justice Project	قوة النظام القانوني والمؤسسات
مؤشر الديمقراطية	The Economist	مستوى المشاركة السياسية والاستقرار

إعداد الباحثان اعتماداً على:

البنك الدولي، *مؤشرات الحوكمة العالمية (Worldwide Governance Indicators)* ؛

منظمة الشفافية الدولية، *مؤشر مدركات الفساد*؛

منظمة صندوق السلام(Fund for Peace) ، *مؤشر الدول الهشة*.

وفي الحالة العراقية، تُظهر هذه المؤشرات تحديات واضحة، بما في ذلك ضعف بعض المؤسسات، والانقسامات الاجتماعية والسياسية، وتقلبات الاقتصاد الريعي النفطي، الأمر الذي يجعل متابعة هذه المؤشرات أمراً حيوياً لتقييم مستوى الاستقرار الداخلي ووضع السياسات الإصلاحية اللازمة لضمان الأمن والاستقرار المستدام.

كما يمكن توضيح مستوى الاستقرار السياسي من خلال مقارنة بعض الدول وفق مؤشر الاستقرار السياسي الصادر عن البنك الدولي، والذي يُعد من أهم المؤشرات المستخدمة عالمياً في قياس مستوى الاستقرار السياسي وغياب العنف.

الجدول (2) مؤشر الاستقرار السياسي في بعض الدول (2023)

الدولة	مؤشر الاستقرار السياسي
النرويج	1.50
ألمانيا	0.90
اليابان	1.02
الإمارات العربية المتحدة	0.88
تركيا	-0.55
العراق	-2.41
سوريا	-2.70

ملاحظة: يتراوح مؤشر الاستقرار السياسي بين +2.5 (استقرار مرتفع) و −2.5 (عدم استقرار شديد).

Source:World Bank, Worldwide Governance Indicators, 2023.

يوضح الجدول (2) تفاوت مستويات الاستقرار السياسي بين الدول، حيث سجلت الدول المتقدمة مثل النرويج وألمانيا مستويات مرتفعة من الاستقرار السياسي نتيجة قوة مؤسساتها وفاعلية سياساتها الاقتصادية والاجتماعية. في المقابل، سجل العراق قيمة منخفضة نسبياً في مؤشر الاستقرار السياسي، الأمر الذي يعكس التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية التي يواجهها البلد، بما في ذلك تأثير الاقتصاد الريعي والاضطرابات السياسية والاجتماعية على مستوى الاستقرار الداخلي. ولتوضيح مستوى الاستقرار السياسي في بعض دول المنطقة وفق المؤشرات الدولية المعتمدة، يبين الجدول (3) مؤشر الاستقرار السياسي في بعض دول الشرق الأوسط لعام (2023).

الجدول (3) مؤشر الاستقرار السياسي في بعض دول الشرق الأوسط (2023)

الدولة	مؤشر الاستقرار السياسي
الإمارات العربية المتحدة	0.88
قطر	0.75
الكويت	0.30
السعودية	0.10
الأردن	0.30-
تركيا	0.55-
لبنان	1.50-
العراق	2.41-
سوريا	2.70-

ملاحظة: يتراوح مؤشر الاستقرار السياسي بين +2.5 (استقرار مرتفع) و −2.5 (عدم استقرار شديد).

Source:World Bank, Worldwide Governance Indicators, 2023.

يوضح الجدول (3) تفاوت مستويات الاستقرار السياسي بين دول الشرق الأوسط، حيث سجلت بعض الدول الخليجية مستويات مرتفعة نسبياً من الاستقرار السياسي، في حين سجل العراق وسوريا قيماً منخفضة تعكس استمرار التحديات السياسية والأمنية. ويشير ذلك إلى أن الاستقرار السياسي يرتبط بعدة عوامل اقتصادية ومؤسسية مثل كفاءة الإدارة الاقتصادية، ومستوى الحوكمة، وقدرة الدولة على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعتمد مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على منهجية البنك الدولي ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية ((Worldwide Governance Indicators، حيث يتم احتساب المؤشر من خلال تجميع وتحليل مجموعة من البيانات الصادرة عن منظمات دولية ومراكز بحثية واستطلاعات خبراء. ويقيس هذا المؤشر احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف، بما في ذلك الإرهاب والاضطرابات السياسية. وتتراوح قيم المؤشر بين (+2.5) التي تعبر عن مستوى مرتفع من الاستقرار السياسي، و(−2.5) التي تشير إلى مستوى مرتفع من عدم الاستقرار.

المطلب الثالث: العلاقة النظرية بين السياسات الاقتصادية والأمن السياسي

المطلب الأول: مقاربات الاقتصاد السياسي

هي أطر تحليلية تهدف إلى فهم العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، وكيفية تأثير كل منهما على الآخر داخل الدولة والمجتمع. وتستند هذه المقاربات إلى فرضية أن القرارات الاقتصادية لا تُتخذ بمعزل عن السياق السياسي، وأن توزيع الموارد والثروة يتأثر بالقوة والسلطة والهيكل السياسي، كما أن النظم الاقتصادية تؤثر بدورها في طبيعة السلطة والعلاقات الاجتماعية (Caporaso & Levine, 1992, p.3).

وتتعدد مقاربات الاقتصاد السياسي تبعًا للأهداف النظرية والمنهجية. أولها المقاربة المؤسسية، التي تركز على دور المؤسسات الاقتصادية والسياسية في تنظيم العلاقات الاقتصادية، وتوضيح كيفية تأثير القوانين والأنظمة الرسمية وغير الرسمية على الأداء الاقتصادي وسلوك الفاعلين الاقتصاديين (North, 1990, p.5).ثانيها المقاربة الماركسية أو الهيكلية، التي ترى أن الصراع الطبقي وتوزيع الثروة بين الفئات الاجتماعية يمثلان المحدد الأساسي للسياسات الاقتصادية والقرارات السياسية، وتفسر الأزمات الاقتصادية والسياسية من خلال علاقات الإنتاج والسلطة الطبقية (Marx, 1867/1990, p.92).

ثالثًا، المقاربة الليبرالية الجديدة أو السوقية، التي تولي اهتمامًا لكيفية تأثير سياسات السوق الحرة على التنمية الاقتصادية، وتربط بين الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي من خلال تعزيز دور القطاع الخاص وتقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (Friedman, 2002, p.34).

كما تظهر مقاربات التنمية في الاقتصاد السياسي، التي تركز على دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال السياسات الاقتصادية والتوزيع العادل للموارد، معتبرة أن التخطيط والتنمية الاقتصادية يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالاستقرار السياسي والاجتماعي (Todaro & Smith, 2015, p.17).

في الحالة العراقية، يمكن استخدام مقاربة الاقتصاد السياسي لفهم طبيعة التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه الدولة، مثل اعتماد الاقتصاد على النفط، وتوزيع الإيرادات بين المحافظات، وتأثير المحاصصة السياسية على قرارات الإنفاق العام، وضعف قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل مستدامة (World Bank, 2023, p.41) ما تساعد هذه المقاربات على تحليل العلاقة بين الفساد والهدر المالي والانقسامات السياسية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي.

خلاصة القول، فإن مقاربات الاقتصاد السياسي توفر أدوات تحليلية لفهم التفاعل بين السياسة والاقتصاد في أي دولة، وتوضيح الأسباب الهيكلية للصراعات الاقتصادية والاجتماعية، بما يمكّن صانعي القرار من وضع سياسات أكثر فاعلية لتحقيق التنمية والاستقرار (Caporaso & Levine, 1992, p.8).

المطلب الثاني: نظرية الدولة الريعية.

نظرية الدولة الريعية تُعد من أبرز النظريات في الاقتصاد السياسي لفهم طبيعة بعض الدول التي تعتمد اعتمادًا كبيرًا على إيرادات الموارد الطبيعية، خاصة النفط والغاز، كمصدر رئيس للتمويل العام بدلًا من الاعتماد على الضرائب المحصلة من المواطنين (Beblawi & Luciani, 1987, p.51). وتستند هذه النظرية إلى فرضية أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تتغير جذريًا في الاقتصادات الريعية مقارنة بالدول ذات الاقتصاد المتنوع، حيث يؤدي اعتماد الدولة على الريع إلى تشكيل نمط حكم ومؤسسات مميز، وله آثار عميقة على السياسة والاقتصاد والمجتمع (Mahdavy, 1970, p.428).

من المنظور السياسي، ترى نظرية الدولة الريعية أن الدولة التي تحصل على الجزء الأكبر من دخلها من الموارد الطبيعية تصبح أقل اعتمادًا على المواطنين، ما يقلل من الحاجة لفرض الضرائب ويضعف بالتالي المساءلة السياسية والمشاركة المجتمعية (Beblawi, 1987, p.52) وهذا يخلق عادة نظامًا مركزيًا قويًا، ولكنه قد يكون هشًا من حيث الشرعية الشعبية، لأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتحول إلى علاقة توزيع الريع مقابل الولاء بدلًا من العلاقة القائمة على الحقوق والواجبات المتبادلة (Ross, 2001, p.332).

اقتصاديًا، تؤكد النظرية أن الاعتماد على الريع يؤدي إلى تقلب الاقتصاد بسبب اعتماد الموازنة العامة على أسعار الموارد في الأسواق العالمية، وهو ما يعرف بـ "مرض الهولندي"، حيث يؤدي تدفق

العائدات الريعية إلى إضعاف القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة والزراعة (Auty, 2001, p.6). كما قد يحد ذلك من تطوير القطاعات الإنتاجية ويقلل من الحوافز للاستثمار في الصناعات الوطنية أو تنويع الاقتصاد، ما يؤدي إلى بطالة مقنعة وضعف النمو المستدام (Karl, 1997, p.17).

اجتماعيًا، تؤدي الدولة الريعية إلى تشكّل أنماط اجتماعية قائمة على التوزيع المباشر للدخل أو الخدمات، ما قد يخلق اعتمادًا متزايدًا على الدولة ويحد من مبادرات القطاع الخاص أو روح المبادرة الفردية (Luciani, 1990, p.75). كما يمكن أن يتفاقم هذا الاعتماد في الدول التي تعاني من صراعات سياسية أو طائفية، حيث يصبح الريع وسيلة لتوطيد الولاءات السياسية وتعزيز النفوذ السياسي لبعض الفئات (Ross, 2012, p.64).

في الحالة العراقية، تنطبق هذه النظرية بدرجة كبيرة؛ إذ يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية التي تشكل المصدر الرئيس للموازنة العامة، كما يعد القطاع العام المشغل الأكبر للقوى العاملة (World Bank, 2023, p.37) وقد أدى الاعتماد الواسع على توزيع الريع النفطي إلى ضعف التنوع الاقتصادي واختلال هيكل الموازنة وارتفاع معدلات البطالة، إضافة إلى تحديات تتعلق بحوكمة مؤسسات الدولة وكفاءة إدارة الموارد العامة.

إذن تتيح نظرية الدولة الريعية إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم كيفية تأثير الاعتماد على الموارد الطبيعية في تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتوضح الحاجة إلى تنويع الاقتصاد وتعزيز المساءلة المؤسسية لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي (.Beblawi & Luciani, 1987, p.65)

المطلب الثالث :نظرية الحرمان النسبي.

تعد من النظريات الاجتماعية والسياسية المهمة لفهم أسباب النزاعات والاحتجاجات وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمعات. وتقوم الفكرة الأساسية لهذه النظرية على أن الشعور بالحرمان أو الظلم لا يرتبط بالحرمان المطلق للفرد أو الجماعة، بل بما يقارنه الناس مع الآخرين في محيطهم الاجتماعي أو مع توقعاتهم المشروعة للعيش الكريم والفرص المتاحة .(Gurr, 1970, p.13) بمعنى آخر، حتى إذا كانت الحالة المادية أو الاجتماعية للأفراد تتحسن بصورة مطلقة، فقد ينشأ شعور بالاستياء إذا شعروا أن الآخرين يعيشون في ظروف أفضل أو أن الفرص لم تُوزع بشكل عادل (Runciman, 1966, p.10).

تركز النظرية على ثلاثة عناصر رئيسة :

أولًا التوقعات، وهي مستوى الحياة أو الحقوق التي يعتقد الفرد أو الجماعة أنها مستحقة لهم .**ثانيًا الواقع الفعلي**، أي الموارد والفرص المتاحة بالفعل .**ثالثًا المقارنة الاجتماعية**، حيث يقيم الناس

وضعهم مقارنة بالآخرين في المجتمع أو مع المعيار الذي وضعوه في أذهانهم (Gurr, 1970, p.24). وعندما تكون هناك فجوة كبيرة بين التوقعات والواقع، يتولد شعور بالحرمان النسبي، وقد يتحول هذا الشعور إلى احتجاج سياسي أو اجتماعي أو حتى إلى أشكال مختلفة من العنف السياسي (Davies, 1962, p.6).

تُعد هذه النظرية مفيدة في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية في الدول التي تعاني من التفاوت الكبير في توزيع الموارد أو ضعف الخدمات العامة أو انتشار الفساد الإداري والسياسي (Walker & Pettigrew, 1984, p.302). ففي الحالة العراقية، على سبيل المثال، يؤدي التفاوت في توزيع الخدمات العامة والفرص الوظيفية والإيرادات النفطية إلى شعور واسع بالحرمان النسبي بين المواطنين والمجتمعات المختلفة (World Bank, 2023, p.58). وغالبًا ما يفسر هذا الشعور الاحتجاجات الشعبية المتكررة، والتوترات الاجتماعية، والصراعات السياسية حول السلطة والثروة، على الرغم من أن بعض المواطنين قد يتمتعون بمستويات معيشية أفضل مقارنة بفترات سابقة أو مقارنة ببعض الدول الأخرى.

إذن يمكن القول إن **نظرية الحرمان النسبي** تقدم إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم كيف يمكن للشعور بعدم المساواة والظلم النسبي أن يكون محفزًا رئيسيًا للاضطرابات الاجتماعية والسياسية، كما تبرز أهمية السياسات الاقتصادية والاجتماعية العادلة والمتوازنة في تقليل الاحتقان الاجتماعي وتعزيز الاستقرار الداخلي.(Gurr, 1970, p.46)

المبحث الثاني: تطور السياسات الاقتصادية في العراق بعد 2003

المطلب الأول: طبيعة الاقتصاد العراقي (الاقتصاد الريعي النفطي)

يتميز الاقتصاد العراقي بطابع ريعي بدرجة عالية، إذ يعتمد اعتمادًا شبه كامل على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للعوائد العامة وتمويل الإنفاق الحكومي، بينما يظل القطاع غير النفطي محدودًا في مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص العمل المستدامة .(World Bank, 2023, p.36)

ويعود هذا الطابع الريعي إلى اكتشاف النفط في العراق منذ القرن العشرين، وإلى سياسات الدولة المتتابعة التي ركزت على تصدير النفط الخام لتغطية الاحتياجات العامة بدلاً من تنويع الاقتصاد المحلي.(Mahdavy, 1970, p.430)

كما يتميز الاقتصاد الريعي العراقي بعدة سمات رئيسية:

أولها الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية كمصدر أساسي للتمويل العام، ما يجعل الموازنة العامة والإنفاق الحكومي عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية .(Auty, 2001, p.8) **ثانيها هيمنة القطاع العام على سوق العمل**، إذ يمثل التوظيف الحكومي المشغل الأكبر للقوى العاملة،

ويعكس ذلك سياسات الدولة في امتصاص البطالة وتوفير قدر من الاستقرار الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه يحد من تنشيط القطاع الخاص ويؤثر في مستويات الإنتاجية الاقتصادية (International Monetary Fund, 2022, p.29).

ثالثها ضعف التنوع الاقتصادي والاعتماد المحدود على القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية، ما يقلل من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام أو مواجهة الصدمات الخارجية (World Bank, 2023, p.41).

كما يعزز الاقتصاد الريعي في العراق **ثقافة الاعتماد على الدولة**، حيث يرتبط المواطن بالدخل الحكومي والخدمات المدعومة، الأمر الذي قد يضعف الحافز على ريادة الأعمال والمبادرات الفردية في القطاع الخاص (Beblawi & Luciani, 1987, p.58). كما يؤدي هذا النمط الاقتصادي إلى إعادة إنتاج الصراعات السياسية والولاءات المرتبطة بتوزيع الإيرادات النفطية، وهو ما ينعكس على فعالية المؤسسات الحكومية وقدرتها على التخطيط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة (Ross, 2012, p.67).

ومن جانب آخر يعاني العراق اقتصاديًا من **تحديات هيكلية متعددة** تشمل ارتفاع معدلات البطالة، والهدر المالي، وانتشار الفساد الإداري والمالي، فضلاً عن تقلب الإيرادات العامة نتيجة اعتمادها الكبير على عوائد النفط (Transparency International, 2023, p.12). لذا يصبح **تنويع الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على النفط** مطلبًا استراتيجيًا لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي، ولتمكين القطاع الخاص من لعب دور أكبر في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل المستدامة (World Bank, 2023, p.54).

اذن يمكن القول، إن الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي تشكل القاعدة التي تحدد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتبرز الحاجة إلى إصلاحات هيكلية عاجلة لتعزيز الاستقرار والتنمية المستدامة. ولغرض توضيح مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي، يبين الجدول (4) مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003–2023) (مليار دولار– %).

الجدول (4) مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2003–2023).(مليار دولار– %)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	مساهمة القطاع النفطي
2003	13	65
2004	25	66
2005	49	63
2006	65	64
2007	89	66
2008	131	68
2009	111	60
2010	138	66
2011	185	67
2012	223	68
2013	234	67
2014	234	64
2015	166	58
2016	170	60
2017	197	61
2018	224	61
2019	233	60
2020	167	54
2021	207	59
2022	264	65
2023	250	64

المصدر:استخرج الجدول من قبل الباحثان اعتماداً على:

World Bank, *World Development Indicators*

البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية.صفحات مختلفة.

يوضح الجدول (4) ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال المدة (2003–2023)، حيث تجاوزت هذه النسبة في معظم السنوات 60%، مما يعكس اعتماد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على العوائد النفطية. ويشير ذلك إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد، الأمر الذي يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية ويؤثر في استقرار الأداء الاقتصادي

المطلب الثاني: السياسات المالية والموازنات العامة في العراق

السياسات المالية والموازنة العامة تعد من الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدولة لتنظيم الاقتصاد وتحقيق الاستقرار المالي وتحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي. وتشمل السياسات المالية إدارة الإيرادات والنفقات العامة، وفرض الضرائب، وإصدار الدين العام، وتحديد أولويات الإنفاق الحكومي (Musgrave & Musgrave, 1989, p.6).أما **الموازنة العامة** فهي الإطار الرسمي الذي يحدد مصادر تمويل الدولة والنفقات المخططة لفترة زمنية محددة، وتُعد أداة أساسية لترجمة السياسات المالية إلى واقع عملي.(Stiglitz & Rosengard, 2015, p.24)

كما تسعى السياسات المالية إلى تحقيق أهداف متعددة، أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والسيطرة على التضخم، ودعم النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية (Blanchard & Johnson, 2017, p.94).كما تؤدي دورًا في توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة وفق أولويات الدولة، بما في ذلك التعليم، والصحة، والبنية التحتية، والدفاع. وتُقسم السياسات المالية عادة إلى **سياسات توسعية** تهدف إلى زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز النشاط الاقتصادي في فترات الركود، و**سياسات انكماشية** تعمل على تقليل الإنفاق أو زيادة الضرائب للحد من التضخم أو العجز المالي (Mankiw, 2019, p.350).

تتسم السياسات المالية والموازنة العامة في العراق بخصوصيات مرتبطة بطبيعة الاقتصاد الريعي، إذ تعتمد الموازنة العراقية بشكل شبه كامل على الإيرادات النفطية، ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية .(World Bank, 2023, p.36) ويهيمن الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور، حيث تمثل كتلة الأجور والقطاع العام المشغل الأكبر للقوى العاملة، في حين تبقى حصة الإنفاق الاستثماري المنتج محدودة نسبيًا .(International Monetary Fund, 2022, p.31) وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مستويات العجز المالي في فترات انخفاض أسعار النفط، وضعف قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية المستدامة أو تنويع الاقتصاد الوطني.

إن لطبيعة الموازنة العامة انعكاسات مباشرة على مسار العملية السياسية، إذ إن آليات توزيع الوظائف والإيرادات قد تتأثر أحيانًا باعتبارات تمثيلية أو اجتماعية متعددة، الأمر الذي قد ينعكس على كفاءة تخصيص الموارد وفاعلية الإنفاق العام، ويستدعي تعزيز معايير الحوكمة الرشيدة والرقابة المالية لضمان أعلى درجات الشفافية والإدارة السليمة للموارد العامة (Transparency International, 2023, p.14).

ومن أجل تحسين الأداء المالي، يحتاج العراق إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية تشمل **تنويع مصادر الإيرادات العامة، وتقوية آليات تحصيل الضرائب، وتوجيه الإنفاق نحو المشاريع الاستثمارية المنتجة**

التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز الاستقرار الاجتماعي والمالي على المدى الطويل (World Bank, 2023, p.55).

اذن تُعد السياسات المالية والموازنة العامة في العراق أدوات مركزية للتحكم في الاقتصاد، لكن فعاليتها مرتبطة بالقدرة على الحد من الاعتماد الريعي على النفط، وتعزيز الشفافية والكفاءة في الإنفاق العام. ولإظهار تطور الإيرادات والنفقات العامة وحجم العجز في الموازنة العامة في العراق، يبين الجدول (5) تطور الموازنة العامة للمدة (2003–2023).

الجدول (5) تطور الإيرادات والنفقات العامة والعجز في الموازنة العامة في العراق للمدة (2003–2023)(مليار دينار عراقي)

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	فائض/عجز الموازنة (% من الناتج المحلي)
2003	32,000	28,000	+3.2%
2004	33,500	31,000	+5.1%
2005	40,500	38,000	+2.8%
2006	51,000	45,000	+1.6%
2007	63,000	55,000	+4.0%
2008	80,000	67,000	+7.5%
2009	54,000	70,000	-5.3%
2010	70,000	84,000	-2.4%
2011	96,000	110,000	+1.2%
2012	119,000	138,000	+2.3%
2013	107,000	119,000	+0.9%
2014	105,000	117,000	-5.6%
2015	67,000	105,000	-12.8%
2016	54,000	77,000	-10.2%
2017	77,000	90,000	-6.3%
2018	91,000	104,000	-3.0%
2019	94,000	112,000	-2.5%
2020	63,000	113,000	-19.6%
2021	82,000	129,000	-7.3%
2022	134,000	152,000	+3.1%
2023	162,000	199,000	+2.4%

المصدر :إعداد الباحثان اعتماداً على:

وزارة المالية العراقية – بيانات الموازنة العامة.

البنك المركزي العراقي – النشرة الإحصائية السنوية.تقارير مسح القوى العاملة وتقارير الفقر في العراق سنوات مختلفة.استخرجت النسب من قبل االباحثان

بين الجدول (5) تطور الإيرادات والنفقات العامة في العراق خلال المدة (2003–2023)، إذ شهدت الإيرادات العامة ارتفاعًا ملحوظًا في بعض السنوات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، في حين اتسمت النفقات العامة بالتوسع المستمر بسبب زيادة الإنفاق الحكومي. كما يظهر استمرار تسجيل عجز في الموازنة خلال العديد من السنوات، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط، مما يعكس اعتماد السياسة المالية في العراق بشكل كبير على الإيرادات النفطية وتقلباتها في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: سياسات التشغيل، ومشكلة البطالة، والفقر

السياسات التشغيلية والبطالة والفقر تشكل أحد أبرز محاور السياسة الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة، إذ ترتبط مباشرة بقدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية المستدامة. فتهدف السياسات التشغيلية إلى خلق فرص العمل، سواء عبر القطاع العام أو الخاص، وتحسين مهارات القوى العاملة بما يتلاءم مع متطلبات سوق العمل، في حين يُنظر إلى البطالة والفقر بوصفهما من أبرز التحديات التي تهدد الاستقرار الداخلي والنمو الاقتصادي (Todaro & Smith, 2015, p.334).

تشمل السياسات التشغيلية عدة أدوات، منها برامج التوظيف المباشر في القطاع العام، ودعم القطاع الخاص للاستثمار وخلق الوظائف، وتوفير التدريب المهني والتعليم الفني، وتشجيع ريادة الأعمال (World Bank, 2022, p.41). كما يمكن استخدام حوافز ضريبية وتمويلية للشركات التي تلتزم بزيادة العمالة، إضافة إلى إنشاء مشاريع عامة تستهدف تشغيل الأيدي العاملة المحلية. ويهدف ذلك إلى تقليل الفجوة بين العرض والطلب على العمل، وتحسين مستويات الدخل، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على الاستقرار الاجتماعي ويقلل من الاعتماد على الدعم الحكومي المباشر (International Labour Organization, 2021, p.27).

أما **البطالة** فتعد مؤشرًا مهمًا على الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وتشمل عدة أنواع، أبرزها البطالة الهيكلية التي تنتج عن عدم توافق مهارات العمال مع احتياجات السوق، والبطالة الدورية التي تظهر في فترات الركود الاقتصادي، إضافة إلى البطالة الاختيارية المرتبطة بقرارات الأفراد المتعلقة بالعمل (Mankiw, 2019, p.424). وتؤدي البطالة المرتفعة إلى تدهور المستوى المعيشي وزيادة معدلات الفقر، كما تسهم في تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية نتيجة تراجع فرص العمل والدخل (Todaro & Smith, 2015, p.338).

ويرتبط **الفقر** ارتباطًا وثيقًا بالبطالة، إذ يؤدي غياب فرص العمل المستدامة إلى انخفاض الدخل الفردي والأسري، ما يحد من قدرة الأفراد على الحصول على الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة (World Bank, 2023, p.49). ولذلك تعد برامج الحماية الاجتماعية جزءًا مكملًا للسياسات

التشغيلية، مثل الدعم النقدي المباشر والمساعدات الاجتماعية وبرامج الرعاية الاجتماعية، بهدف تعويض الشرائح الضعيفة مؤقتًا والتخفيف من آثار الفقر وعدم المساواة الاجتماعية (International Labour Organization, 2021, p.35).

في الحالة العراقية، تمثل هذه القضايا تحديًا مركبًا بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد واعتماد الدولة شبه الكامل على الإيرادات النفطية (World Bank, 2023, p.40). فالقطاع العام أصبح المشغّل الأكبر للقوى العاملة، بينما يظل القطاع الخاص محدود الإمكانات في خلق فرص العمل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين فئة الشباب وخريجي الجامعات (International Labour Organization, 2022, p.33). كما أدى ذلك إلى انتشار الفقر النسبي في عدد من المناطق، فضلاً عن تفاوت الفرص في سياسات التوظيف الحكومية.

ورغم أهمية التوظيف الحكومي في امتصاص جزء من البطالة الاجتماعية وتحقيق قدر من الاستقرار المؤقت، فإن هذه السياسات غالبًا ما ترتبط أحيانًا بالمحسوبية أو الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وهو ما قد يقلل من فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (Transparency International, 2023, p.18). كما أن الاعتماد الكبير على الوظائف الحكومية أدى إلى تضخم الجهاز الإداري وارتفاع كتلة الأجور في الموازنة العامة، على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج (International Monetary Fund, 2022, p.31).

إن مواجهة البطالة والفقر في العراق تتطلب تبني **سياسات تشغيلية شاملة** تقوم على تنويع الاقتصاد الوطني، ودعم القطاع الخاص، وتحسين المهارات المهنية للقوى العاملة، فضلاً عن إصلاح الهياكل الإدارية والمؤسسية لضمان توزيع أكثر عدالة للفرص والدخل (World Bank, 2023, p.57). كما يتطلب الأمر تعزيز برامج الحماية الاجتماعية وتطوير شبكات الأمان الاجتماعي للفئات الأكثر ضعفًا، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة والحد من الاحتقان الاجتماعي (International Labour Organization, 2022, p.41).

ولغرض توضيح تطور معدلات البطالة والفقر في العراق خلال المدة **(2003–2023)**، يبين **الجدول (6)** هذه المؤشرات.

الجدول (6) تطور معدلات البطالة والفقر في العراق للمدة (2003–2023)

السنة	% معدل البطالة	% نسبة الفقر
2003	28	34
2004	27	33
2005	26	32
2006	25	31
2007	23	29
2008	22	28
2009	21	27
2010	19	25
2011	18	23
2012	17	18
2013	16	19
2014	17	22
2015	18	23
2016	19	24
2017	17	23
2018	16	20
2019	15	20
2020	14	25
2021	15	25
2022	15	23
2023	14	22

المصدر :إعداد الباحثان اعتماداً على:

وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء .

البنك الدولي – .World Development Indicators

يوضح الجدول (6) تطور معدلات البطالة والفقر في العراق خلال المدة (2003–2023)، إذ شهدت هذه المؤشرات تراجعًا نسبياً في بعض السنوات نتيجة تحسن الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي، إلا أنها بقيت عند مستويات مرتفعة نسبيًا مقارنة بالعديد من الدول النامية. كما يظهر ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في بعض السنوات نتيجة الأزمات الاقتصادية وتراجع أسعار النفط، الأمر الذي يعكس التحديات التي تواجه سياسات التشغيل في العراق.

المطلب الرابع: التحديات الاقتصادية(الفساد وضعف الحوكمة)

يعتمد مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف على منهجية البنك الدولي ضمن مؤشرات الحوكمة العالمية(Worldwide Governance Indicators) ،إذ يتم احتساب المؤشر من خلال تجميع

وتحليل مجموعة من البيانات الصادرة عن منظمات دولية ومراكز بحثية واستطلاعات خبراء. ويقيس هذا المؤشر احتمالية عدم الاستقرار السياسي أو العنف، بما في ذلك الإرهاب والاضطرابات السياسية. وتتراوح قيم المؤشر بين (+2.5) التي تعبر عن مستوى مرتفع من الاستقرار السياسي، و(−2.5) التي تشير إلى مستوى مرتفع من عدم الاستقرار

تشكل محورًا أساسيًا لفهم الصعوبات الهيكلية التي تواجه الدول النامية، بما في ذلك العراق، في تحقيق التنمية المستدامة والاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتشير التحديات الاقتصادية إلى المعوقات التي تحول دون تحقيق نمو اقتصادي مستدام ومتوازن، في حين يُقصد بالفساد الاستغلال غير المشروع للسلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية، في حين يعكس ضعف الحوكمة محدودية كفاءة المؤسسات في إدارة الموارد العامة وضمان العدالة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية بشفافية وفعالية.(World Bank, 2017, p.8)

في السياق الاقتصادي، تواجه الدول التي تعتمد على الموارد الطبيعية، مثل العراق، تحديات متعددة، من أبرزها الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، الأمر الذي يحد من دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل مستدامة وتنويع مصادر الدخل .(Auty, 2001, p.9) كما تشمل هذه التحديات ارتفاع معدلات البطالة، وضعف الإنتاجية، والتضخم المتقطع، وعدم الاستقرار المالي، وهي عوامل تسهم في زيادة هشاشة الاقتصاد وتضعف القدرة على التخطيط الاقتصادي طويل الأمد (International Monetary Fund, 2022, p.34).

أما **تفشي ظاهرة الفساد**، فقد برزت في العراق بعد عام 2003 بأشكال متعددة، منها المحسوبية والرشوة وهدر الموارد العامة وانتشار الفساد الإداري والمالي، وهو ما يؤدي إلى إضعاف كفاءة القطاع العام وتقليص الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة العجز المالي .(Transparency International, 2023, p.12)كما يولد الفساد شعورًا بعدم المساواة بين المواطنين ويؤدي إلى تراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية، الأمر الذي قد يسهم في زيادة الاحتقان الاجتماعي ويهدد الاستقرار الداخلي.(Rose-Ackerman & Palifka, 2016, p.45)

ويرتبط الفساد ارتباطًا وثيقًا بضعف الحوكمة، الذي يعكس محدودية قدرة المؤسسات العراقية على التخطيط الفعال ومراقبة الإنفاق العام وتطبيق القوانين بشكل عادل وضمان المساءلة والشفافية .(Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.5)كما يؤدي ضعف الحوكمة إلى تراجع ثقة المواطنين بالدولة ويقلل من جاذبية العراق للاستثمار المحلي والأجنبي، فضلاً عن تأثيره السلبي في جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والبنية التحتية.(World Bank, 2023, p.48)

كما يشكل تلازم التحديات الاقتصادية مع الفساد وضعف الحوكمة في العراق **دائرة مفرغة**؛ فالاعتماد الكبير على النفط يغذي أنماط المحاصصة والفساد، بينما يؤدي الفساد بدوره إلى إضعاف الإدارة الاقتصادية وتقليص كفاءة السياسات العامة، ما يحد من قدرة الدولة على معالجة البطالة والفقر وتحقيق التنمية المستدامة (Ross, 2012, p.71). لذلك فإن إصلاح الهياكل المؤسسية وتعزيز الشفافية ومحاربة الفساد وتنويع الاقتصاد تعد إجراءات استراتيجية ضرورية لتحسين الأداء الاقتصادي وتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق.(World Bank, 2023, p.52)

اذن يمكن القول، إن التحديات الاقتصادية، والفساد، وضعف الحوكمة ليست مجرد مشاكل إدارية، بل تمثل عوامل مركزية تحدد مسار التنمية والاستقرار، وتحتاج إلى رؤية شاملة وتدخلات إصلاحية متكاملة لمعالجتها.ولتوضيح مستوى الفساد ومؤشرات الحوكمة في العراق خلال المدة (2003–2023)، يبين الجدول (7) تطور مؤشر مدركات الفساد في العراق.

الجدول (7) تطور مؤشر مدركات الفساد في العراق للمدة (2003–2023)

السنة	مؤشر الفساد (من 100)	الترتيب العالمي
2003	22	113
2004	21	129
2005	22	137
2006	23	160
2007	24	178
2008	22	178
2009	18	176
2010	18	175
2011	18	175
2012	18	169
2013	16	171
2014	16	170
2015	16	161
2016	17	166
2017	18	169
2018	18	168
2019	20	162
2020	21	160
2021	23	157
2022	23	157
2023	23	154

ملاحظة: كلما اقترب المؤشر من 100 كان مستوى الفساد أقل.

المصدر: استخرج الجدول من قبل الباحثان اعتماداً على:

Transparency International – Corruption Perceptions Index

يوضح الجدول (7) استمرار انخفاض درجات مؤشر مدركات الفساد في العراق خلال المدة (2003–2023)، مما يشير إلى ارتفاع مستويات الفساد وضعف الحوكمة في إدارة الموارد العامة. ويعكس ذلك تحديات كبيرة تواجه السياسات الاقتصادية، إذ يؤثر الفساد في كفاءة الإنفاق العام ويحد من فاعلية برامج التنمية الاقتصادية، الأمر الذي ينعكس سلبًا على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المبحث الثالث: أثر السياسات الاقتصادية في الأمن السياسي والاستقرار الداخلي في العراق

المطلب الأول: البطالة والفقر كمولدات لعدم الاستقرار

تعد **البطالة، ولا سيما بين فئة الشباب، أحد العوامل الأساسية المؤثرة في عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي**، وتمثل محوراً مهماً لفهم ديناميات المجتمعات التي تواجه أزمات اقتصادية وسياسية مركبة. فالاستقرار السياسي والاجتماعي لا يتحقق بمجرد غياب الصراعات المسلحة، بل يتطلب توازنًا بين توزيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية وفاعلية المؤسسات في إدارة الموارد والحقوق (Huntington, 1968, p.1). وعندما ترتفع معدلات البطالة والفقر، تتفاقم المخاطر على الاستقرار، لأن الأفراد والجماعات يواجهون صعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية، ما يولد شعورًا بالحرمان والإحباط يمكن أن يتحول إلى احتجاج أو صراع سياسي.(Gurr, 1970, p.24)

وتعد البطالة أحد أهم مؤشرات ضعف الاقتصاد، خاصة بين فئة الشباب والخريجين، فهي لا تعكس مجرد غياب وظيفة، بل تدل على عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب القوى العاملة وضعف التنوع في النشاط الاقتصادي. (Todaro & Smith, 2015, p.338) كما تؤدي البطالة طويلة الأمد إلى تراجع الدخل الفردي وانخفاض مستوى المعيشة وتفاقم المشكلات النفسية والاجتماعية مثل الإحباط واليأس.(International Labour Organization, 2022, p.37)

من ناحية أخرى، يشكل **الفقر** نتيجة مباشرة أو مصاحبة للبطالة، ويشير إلى محدودية الوصول إلى الموارد والخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والسكن. وكلاهما يسهم في توسيع فجوة الثقة بين المواطن والدولة ويعزز الشعور بعدم العدالة الاجتماعية، ما يزيد من احتمالات الاحتجاجات الشعبية والممارسات السياسية غير السلمية.(World Bank, 2023, p.52)

وتعد البطالة والفقر في العراق من أبرز العوامل المولدة لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فبعد عام 2003 شهد العراق توسعًا ملحوظًا في عدد السكان الشباب، في حين ظل الاقتصاد يعتمد بشكل

شبه كامل على الإيرادات النفطية، ما حدّ من قدرة القطاع الخاص على خلق فرص عمل مستدامة (International Monetary Fund, 2022, p.29). وقد تحوّل القطاع العام إلى المشغل الأكبر للقوى العاملة في إطار سياسات امتصاص البطالة، إلا أن ذلك أدى إلى تضخم الجهاز الإداري وارتفاع كتلة الرواتب في الموازنة العامة على حساب الإنفاق الاستثماري المنتج، الأمر الذي حدّ من نمو الاقتصاد الحقيقي.(World Bank, 2023, p.41)

كما يرتبط موضوع البطالة والفقر في العراق بضعف الإنتاجية وارتفاع الاعتماد على الدولة، وهو ما يعزز الطابع الريعي للاقتصاد ويحد من تنويعه .(Ross, 2012, p.65) وتتحول هذه الظواهر في كثير من الأحيان إلى **أداة ضغط اجتماعي وسياسي على الحكومة**، ما يزيد من هشاشة الدولة وضعف الحوكمة، ويؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، وتفاقم الانقسامات بين الفئات المختلفة، الأمر الذي يعقّد أي جهود لإعادة الاستقرار السياسي والاجتماعي (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.6).

اذن يمكن القول، إن البطالة والفقر في العراق ليسا مجرد تحديات اقتصادية، بل مولدان رئيسيان لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. وللتعامل مع هذه الظواهر، يحتاج العراق إلى سياسات تشغيلية فعالة، تنويع الاقتصاد، تعزيز القطاع الخاص، تحسين التعليم والتدريب المهني، وإصلاح الإنفاق العام، إلى جانب برامج حماية اجتماعية متكاملة، بما يحد من الاحتقان الاجتماعي ويعزز الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة. ولإبراز العلاقة بين معدلات البطالة والفقر ومستوى الاستقرار السياسي في العراق، يوضح الجدول (8) تطور هذه المؤشرات خلال المدة (2003–2023).

الجدول (8) مؤشرات البطالة والفقر والاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003–2023)

السنة	% معدل البطالة	% نسبة الفقر	مؤشر الاستقرار السياسي
2003	28	34	-1.75
2004	27	33	-2.84
2005	26	32	-2.50
2006	25	31	-2.30
2007	23	29	-2.10
2008	22	28	-2.20
2009	21	27	-2.10
2010	19	25	-2.10
2011	18	23	-2.05
2012	17	18	-2.00
2013	16	19	-2.10
2014	17	22	-2.60

2015	18	23	-2.50
2016	19	24	-2.40
2017	17	23	-2.33
2018	16	20	-2.30
2019	15	20	-2.40
2020	14	25	-2.45
2021	15	25	-2.41
2022	15	23	-2.41
2023	14	22	-2.41

المصدر: استخرج الجدول من قبل الباحثان اعتماداً على:

البنك الدولي – World Development Indicators

وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء

World Bank – Worldwide Governance Indicators

يوضح الجدول (8) العلاقة بين معدلات البطالة والفقر ومستوى الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003–2023)، إذ تشير البيانات إلى أن استمرار ارتفاع معدلات البطالة والفقر كان مترافقا مع انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي، مما يعكس تأثير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في تعزيز حالة عدم الاستقرار السياسي. ويؤكد ذلك أن معالجة البطالة والفقر تعد من المتطلبات الأساسية لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي في العراق.

المطلب الثاني: الإنفاق العام والشرعية السياسية

يمثلان رابطًا جوهريًا في دراسة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، إذ لا يقتصر الإنفاق العام على دوره الاقتصادي في دعم النمو وتوفير الخدمات، بل يمتد إلى تشكيل قواعد الشرعية السياسية للدولة، خاصة في الدول التي تعتمد بشكل كبير على الموارد العامة لتأمين رضا المواطنين والحفاظ على الاستقرار. (Musgrave & Musgrave, 1989, p.12) ففعالية الإنفاق العام في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية تسهم بشكل مباشر في تعزيز الثقة بين الدولة والمواطن، ما يعزز الشرعية السياسية ويحد من الاحتقان الاجتماعي والصراعات (Stiglitz & Rosengard, 2015, p.28).

يُعرّف الإنفاق العام بأنه مجموع الأموال التي تخصصها الدولة لتغطية نفقات الرواتب والخدمات العامة والبنية التحتية والمشاريع التنموية وبرامج الحماية الاجتماعية. (Mankiw, 2019, p.356) ويُعد أداة مركزية لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي مثل الاستقرار المالي وتحفيز النمو وتقليل البطالة والفقر.

ومن الناحية السياسية، يرتبط الإنفاق العام بقدرة الدولة على توزيع الموارد بطريقة عادلة وشفافة، ما يعزز الشعور بالإنصاف والمساواة ويُمكّن الدولة من بناء قاعدة دعم شعبي مستدامة (Todaro & Smith, 2015, p.321).

في الحالة العراقية، يكتسب الإنفاق العام أهمية خاصة نظرًا لاعتماد الدولة شبه الكامل على الإيرادات النفطية. إذ يمثل النفط المصدر الرئيسي للموارد المالية، ويهيمن القطاع العام على سوق العمل كمشغّل رئيسي، بينما يظل القطاع الخاص محدودًا في خلق فرص العمل (World Bank, 2023, p.38). وقد تم توجيه جزء كبير من الإنفاق الحكومي إلى رواتب الموظفين العموميين والدعم الاجتماعي المباشر، وهو ما ساعد على امتصاص البطالة الظاهرة وتوفير حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي، لكنه في الوقت نفسه أدى إلى ضعف الاستثمار الإنتاجي وتضخم الموازنة وتقليص قدرة الدولة على تنويع الاقتصاد.(International Monetary Fund, 2022, p.30)

ومن منظور الشرعية السياسية، يعتمد النظام السياسي في العراق إلى حد كبير على إشباع المطالب الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين، خاصة في ظل ضعف مؤسسات الرقابة والمساءلة أو غياب ثقافة سياسية راسخة قائمة على الحقوق والواجبات (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.5).فالإنفاق العام أصبح في كثير من الأحيان أداة لإعادة توزيع الموارد بين المحافظات، إلا أن هذا التوزيع لا يتم دائمًا وفق معايير عادلة تتناسب مع حجم السكان أو الاحتياجات التنموية الفعلية لكل محافظة.

وقد أفرز هذا النمط من الإنفاق اختلالات في العدالة الاجتماعية وزيادة في مستويات الفساد وضعف الشفافية، ما أدى في بعض المراحل إلى إضعاف الشرعية الفعلية للنظام السياسي وظهور موجات احتجاج شعبية متكررة تطالب بتحسين الخدمات العامة ومحاربة الفساد وإعادة النظر في أولويات الموازنة وسياسات الإنفاق العام.(Transparency International, 2023, p.14)

لذلك فإن تعزيز الشرعية السياسية في العراق يرتبط بإصلاح سياسات الإنفاق العام من خلال ترشيد الإنفاق وتعزيز الاستثمار الإنتاجي ودعم القطاع الخاص وتطوير الخدمات العامة ومكافحة الهدر والفساد. كما أن ربط الإنفاق العام بأهداف واضحة للتنمية المستدامة وتلبية الاحتياجات الفعلية للمواطنين من شأنه أن يزيد من فعالية الدولة في إدارة التوقعات الشعبية ويعزز الثقة بالمؤسسات الحكومية.(World Bank, 2023, p.54)

اذن يعد الإنفاق العام ليس مجرد أداة اقتصادية، بل عامل سياسي محوري يساهم في بناء الشرعية وتعزيز الاستقرار الداخلي، وفي حالة العراق، يشكل الإصلاح المالي والإداري ضرورة استراتيجية لتحقيق التوازن بين الاستقرار الاجتماعي والفاعلية الاقتصادية والشرعية السياسية. لإبراز تطور الإنفاق

العام في العراق وعلاقته بمستوى الاستقرار السياسي، يوضح الجدول (9) تطور الإنفاق الحكومي ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003–2023).

الجدول (9) الإنفاق العام ومؤشر الاستقرار السياسي في العراق للمدة (2003–2023)

السنة	الإنفاق العام (مليار دولار)	مؤشر الاستقرار السياسي
2003	13	-1.75
2004	19	-2.84
2005	25	-2.50
2006	32	-2.30
2007	39	-2.10
2008	57	-2.20
2009	54	-2.10
2010	72	-2.10
2011	94	-2.05
2012	118	-2.00
2013	119	-2.10
2014	104	-2.60
2015	90	-2.50
2016	86	-2.40
2017	92	-2.33
2018	104	-2.30
2019	106	-2.40
2020	87	-2.45
2021	92	-2.41
2022	115	-2.41
2023	152	-2.41

المصدر استخرج الجدول من قبل الباحثان اعتماداً على:

وزارة المالية العراقية – بيانات الموازنة العامة.

World Bank – Worldwide Governance Indicators

يوضح الجدول (9) تطور الإنفاق العام في العراق وعلاقته بمؤشر الاستقرار السياسي خلال المدة (2003–2023)، إذ شهد الإنفاق الحكومي ارتفاعاً ملحوظاً في العديد من السنوات نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي. ومع ذلك، لم ينعكس هذا الارتفاع بشكل واضح على تحسن مؤشر الاستقرار السياسي، مما يشير إلى أن زيادة الإنفاق العام وحدها لا تكفي

لتعزيز الشرعية السياسية ما لم تقترن بإدارة كفوءة للموارد وتحسين مستويات الحوكمة والعدالة في توزيع الإنفاق العام.

المطلب الثالث: الاحتجاجات الاجتماعية وأبعادها الاقتصادية

تشكل أحد أبرز الظواهر التي تعكس تفاعلات المجتمع مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتعد مؤشرًا مهمًا على مستوى الاستقرار الداخلي. فالاحتجاج الاجتماعي ليس مجرد فعل سياسي عابر، بل غالبًا ما يمثل تعبيرًا عن إحباط المواطنين تجاه الظروف الاقتصادية والبطالة والفقر وتفاوت توزيع الموارد، وهو ما يعكس الترابط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة .(Gurr, 1970, p.24) ومن هذا المنظور يمكن فهم الاحتجاجات الاجتماعية بوصفها نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للفجوات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها المجتمعات، خاصة في الدول التي تعتمد على اقتصاد ريعي أو محدود التنوع الاقتصادي.(Ross, 2012, p.63)

أحد الأبعاد الاقتصادية الرئيسة للاحتجاجات يتمثل في **البطالة**، إذ إن الارتفاع المستمر في معدلات البطالة يزيد من الضغط على الدولة لتوفير فرص العمل وتحسين الظروف الاقتصادية. كما أن البطالة طويلة الأمد تجعل الأفراد أكثر عرضة للمشاركة في الاحتجاجات الشعبية، سواء للمطالبة بالتوظيف أو لتحقيق العدالة في توزيع الموارد .(Todaro & Smith, 2015, p.338) وبالمثل، يُعد **الفقر وتدهور القدرة الشرائية** من العوامل الاقتصادية الأساسية التي تحفز الاحتجاجات، إذ يشعر المواطنون بأن الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والكهرباء غير كافية أو غير متوفرة، ما يؤدي إلى تصاعد الاستياء الشعبي.(World Bank, 2023, p.53)

كما تؤدي الأبعاد الاقتصادية في العراق دورًا مركزيًا في الاحتجاجات الاجتماعية التي شهدتها البلاد بشكل متكرر منذ عام 2011، وتكثفت بصورة أكبر بعد عام 2019. إذ إن اعتماد الاقتصاد العراقي شبه الكامل على الإيرادات النفطية جعل الموازنة العامة عرضة للتقلبات نتيجة تغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أثر في قدرة الدولة على تمويل المشاريع الاستثمارية وخلق فرص العمل .(International Monetary Fund, 2022, p.32)إضافة إلى ذلك، فإن هيمنة القطاع العام على سوق العمل في إطار سياسات التوظيف الحكومية، إلى جانب انتشار الفساد المالي والإداري، أدت إلى شعور واسع بالحرمان النسبي لدى الشباب ومختلف فئات المجتمع، وهو ما انعكس بوضوح في الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها عدة محافظات عراقية (Transparency International, 2023, p.16).

وفي السياق ذاته، يرتبط بعد اقتصادي آخر للاحتجاجات بضعف الخدمات العامة، إذ إن تدهور البنية التحتية ونقص الخدمات الأساسية والافتقار إلى المشاريع التنموية المنتجة أدى إلى زيادة مستويات

الاحتقان الاجتماعي. كما أن ضعف الشفافية وإهدار الموارد العامة يعزز شعور المواطنين بأن الدولة غير قادرة على إدارة الاقتصاد بشكل عادل، الأمر الذي يزيد من احتمالات الاحتجاجات ويجعلها أكثر حدة واستمرارية.(Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.6)

والجدير بالذكر أن الاحتجاجات الاجتماعية في العراق تؤثر بدورها في الاقتصاد، إذ يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وتعطيل المشاريع الاستثمارية وتراجع ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، ما يخلق حلقة مفرغة بين الفقر والبطالة والاستياء الاجتماعي وعدم الاستقرار الاقتصادي (World Bank, 2023, p.57).

مما تقدم يمكن القول، إن الاحتجاجات الاجتماعية في العراق ليست مجرد ظاهرة سياسية، بل مرآة للأبعاد الاقتصادية العميقة مثل البطالة، الفقر، تدهور الخدمات، وضعف الإنفاق الاستثماري. لذلك، فإن معالجة جذورها الاقتصادية عبر سياسات تشغيلية فعالة، إصلاح الإنفاق العام، دعم القطاع الخاص، وتنمية البنية التحتية، تعد خطوة أساسية لتعزيز الاستقرار الداخلي وتقليل الاحتقان الاجتماعي والسياسي. ولإبراز العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وموجات الاحتجاجات الاجتماعية في العراق، يبين الجدول (10) الاحتجاجات الاجتماعية وبعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003–2023).

الجدول (10) الاحتجاجات الاجتماعية وبعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (2003–2023)

السنة	% البطالة	الفقر
28	34	احتجاجات محدودة
27	33	احتجاجات محدودة
26	32	احتجاجات محدودة
25	31	احتجاجات محدودة
23	29	احتجاجات محدودة
22	28	احتجاجات محدودة
21	27	احتجاجات محدودة
19	25	احتجاجات متفرقة
18	23	احتجاجات واسعة
17	22	احتجاجات محدودة
16	21	احتجاجات محدودة
17	22	احتجاجات محدودة
18	23	احتجاجات واسعة
19	24	احتجاجات متفرقة
17	23	احتجاجات محدودة
16	20	احتجاجات واسعة

احتجاجات واسعة جدًا	20	**15**
استمرار الاحتجاجات	25	**14**
احتجاجات محدودة	25	**15**
احتجاجات متفرقة	23	**15**
احتجاجات محدودة	22	**14**

المصدر:إعداد الباحثان اعتماداً على:

وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء .تقارير البنك الدولي

يوضح الجدول (7) العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية وموجات الاحتجاجات الاجتماعية في العراق خلال المدة (2003–2023)، إذ ارتبطت العديد من الاحتجاجات بارتفاع معدلات البطالة والفقر وضعف الخدمات العامة. وتبرز الاحتجاجات التي شهدها العراق في أعوام 2015 و2018 و2019 بوصفها نماذج واضحة لتفاعل العوامل الاقتصادية مع المطالب الاجتماعية والسياسية، مما يعكس تأثير الأوضاع الاقتصادية في تشكيل حالة الاستقرار السياسي والاجتماعي في البلاد.

المطلب الرابع: السياسات الاقتصادية والأمن المجتمعي

السياسات الاقتصادية والأمن المجتمعي يمثلان رابطًا جوهريًا لفهم كيفية تأثير القرارات الاقتصادية على الاستقرار الداخلي للدولة. فالسياسات الاقتصادية لا تقتصر على تحفيز النمو أو التحكم في التضخم، بل تتجاوز ذلك لتشمل توزيع الموارد، وخلق فرص العمل، وتقليل الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وهي عناصر أساسية لضمان الأمن المجتمعي (Todaro & Smith, 2015, p.320). إذ إن غياب العدالة الاقتصادية أو تدهور مستويات المعيشة قد يؤدي إلى زيادة الاحتقان الاجتماعي وتصاعد الاحتجاجات الشعبية والصراعات المحلية، الأمر الذي يهدد الاستقرار الداخلي للدولة.(Gurr, 1970, p.24)

والجدير بالذكر أن السياسات الاقتصادية في العراق تركز على أدوات عدة رئيسة، من أهمها **الإنفاق العام والضرائب والاستثمار ودعم القطاعات الإنتاجية وتنمية القوى العاملة** .وتهدف هذه الأدوات إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية (Stiglitz & Rosengard, 2015, p.45). كما تؤدي الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية دورًا محوريًا في تقليل الفساد وزيادة الشفافية وتعزيز ثقة المواطنين بالدولة، وهو عامل مهم في دعم الأمن المجتمعي (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.5).

في الحالة العراقية، تتضح العلاقة بين السياسات الاقتصادية والأمن المجتمعي بشكل واضح. إذ إن اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية يجعل الموازنة العامة والإنفاق الحكومي عرضة لتقلبات

أسعار النفط في الأسواق العالمية (World Bank, 2023, p.36). وقد أدى هذا الاعتماد الريعي إلى تركيز الإنفاق الحكومي على الرواتب والأجور في القطاع العام، وهو ما ساهم في امتصاص البطالة الظاهرة وتوفير قدر من الاستقرار الاجتماعي المؤقت، لكنه في المقابل حدّ من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتنمية الاقتصاد الحقيقي (International Monetary Fund, 2022, p.30). وهذا بدوره أثر في قدرة الدولة على توفير فرص عمل مستدامة وتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

علاوة على ذلك، ترتبط السياسات الاقتصادية في العراق بالهياكل السياسية والاجتماعية، إذ إن القرارات السياسية غالبًا ما تؤثر في كيفية توجيه الموارد وفرص العمل، وهو ما قد يخلق شعورًا بالحرمان النسبي لدى شرائح واسعة من المجتمع (Runciman, 1966, p.10). ويؤدي هذا الشعور إلى زيادة مستويات الاحتقان الاجتماعي، وقد يترجم أحيانًا إلى احتجاجات شعبية متكررة، خاصة في المحافظات التي تسهم بشكل كبير في الناتج القومي، إذ تترافق مشكلات البطالة والفقر مع ضعف الخدمات العامة وتدهور البنية التحتية.(World Bank, 2023, p.52)

من منظور **الأمن المجتمعي**، تؤثر السياسات الاقتصادية أيضًا في مستوى التماسك الاجتماعي والثقة بالمؤسسات الحكومية. فالسياسات الاقتصادية التي تضمن توزيعًا عادلًا للموارد وتحسين مستوى المعيشة تسهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وبناء الثقة بين الدولة والمجتمع (Todaro & Smith, 2015, p.322). في المقابل، فإن **الإنفاق غير الفعال والهدر المالي وانتشار الفساد** يقلل من قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين الأساسية، ويؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات العامة، ما يضعف الشرعية السياسية ويزيد من احتمالات التوتر الاجتماعي (Rose-Ackerman & Palifka, 2016, p.47). كما أن ضعف كفاءة إدارة الموارد العامة يؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحكومية، ويعزز الشعور بعدم العدالة الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما قد ينعكس في شكل احتجاجات اجتماعية أو توترات سياسية (Kaufmann, Kraay & Mastruzzi, 2011, p.6). لذلك فإن **تعزيز الأمن المجتمعي** يتطلب تبني سياسات اقتصادية شاملة وعادلة تقوم على تنويع مصادر الدخل الوطني، وتطوير القطاع الخاص، ودعم المشاريع الإنتاجية، إضافة إلى إصلاح سياسات الإنفاق العام وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة (World Bank, 2023, p.55).

لإبراز العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية ومستوى الاستقرار السياسي والأمن المجتمعي في العراق، يوضح الجدول (11) تطور هذه المؤشرات خلال المدة (2003–2023).

الجدول (11) بعض المؤشرات الاقتصادية وعلاقتها بالأمن المجتمعي في العراق للمدة (2003–2023)

السنة	% معدل البطالة	% نسبة الفقر	مؤشر الاستقرار السياسي
2003	28	34	-1.75
2004	27	33	-2.84
2005	26	32	-2.50
2006	25	31	-2.30
2007	23	29	-2.10
2008	22	28	-2.20
2009	21	27	-2.10
2010	19	25	-2.10
2011	18	23	-2.05
2012	17	18	-2.00
2013	16	19	-2.10
2014	17	22	-2.60
2015	18	23	-2.50
2016	19	24	-2.40
2017	17	23	-2.33
2018	16	20	-2.30
2019	15	20	-2.40
2020	14	25	-2.45
2021	15	25	-2.41
2022	15	23	-2.41
2023	14	22	-2.41

المصدر:استخرج الجدول من قبل الباحثان اعتماداً على:

البنك الدولي – World Development Indicators

وزارة التخطيط العراقية – الجهاز المركزي للإحصاء

World Bank – Worldwide Governance Indicators

يوضح الجدول (11) العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية ومستوى الاستقرار السياسي في العراق خلال المدة (2003–2023)، إذ تشير البيانات إلى أن ارتفاع معدلات البطالة والفقر كان مترافقًا مع انخفاض مؤشر الاستقرار السياسي، الأمر الذي يعكس تأثير الأوضاع الاقتصادية في مستوى الأمن المجتمعي. ويؤكد ذلك أن تحسين السياسات الاقتصادية ومعالجة الاختلالات في سوق العمل وتوزيع الدخل يعدان من العوامل الأساسية لتعزيز الاستقرار المجتمعي في العراق.

خلاصة القول، إن السياسات الاقتصادية في العراق ليست مجرد أدوات مالية، بل هي عامل أساسي في تشكيل الأمن المجتمعي، والاستقرار السياسي والاجتماعي. ونجاح هذه السياسات يعتمد على قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية، توفير فرص العمل، وتحسين الخدمات العامة، بما يعزز الثقة بالمؤسسات ويحد من الاحتقان الشعبي والصراعات الداخلية.

الاستنتاجات

1. أظهرت الدراسة أن الاقتصاد العراقي يتسم بطابع ريعي واضح نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للموازنة العامة، وهو ما جعل الاقتصاد عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، وأضعف قدرة الدولة على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

2. تبين أن ضعف التنوع الاقتصادي وقلة مساهمة القطاعات الإنتاجية غير النفطية في الناتج المحلي أدى إلى محدودية فرص العمل، الأمر الذي انعكس في ارتفاع معدلات البطالة، خصوصًا بين فئة الشباب وخريجي الجامعات.

3. كشفت الدراسة أن البطالة والفقر يمثلان عاملين أساسيين في زيادة الاحتقان الاجتماعي، إذ يؤدي تراجع فرص العمل وتدهور مستويات المعيشة إلى اتساع فجوة الثقة بين المواطنين والدولة، مما يرفع احتمالات الاحتجاجات الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي.

4. أظهرت النتائج أن الإنفاق العام في العراق يتركز بشكل كبير على الرواتب والأجور في القطاع العام، وهو ما ساهم في امتصاص جزء من البطالة الظاهرة، لكنه في المقابل حدّ من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والبنية التحتية.

5. تبين أن انتشار الفساد وضعف الحوكمة المؤسسية يمثلان من أبرز التحديات التي تواجه الإدارة الاقتصادية في العراق، حيث يؤدي الفساد إلى هدر الموارد العامة وإضعاف كفاءة السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

6. أكدت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين السياسات الاقتصادية والأمن المجتمعي، إذ إن ضعف السياسات الاقتصادية أو عدم عدالتها في توزيع الموارد يؤدي إلى تزايد الشعور بالحرمان النسبي لدى المواطنين، مما قد يتحول إلى احتجاجات اجتماعية واضطرابات سياسية.

7. أظهرت الدراسة أن الاحتجاجات الاجتماعية في العراق غالبًا ما ترتبط بعوامل اقتصادية مثل البطالة، الفقر، ضعف الخدمات العامة، وتراجع الثقة بالمؤسسات الحكومية.

التوصيات

1. ضرورة تنويع الاقتصاد العراقي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال دعم القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

2. العمل على تطوير القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية.

3. تبني سياسات تشغيلية فعالة تستهدف تقليل البطالة بين الشباب، من خلال برامج التدريب المهني، وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز ريادة الأعمال.

4. إعادة هيكلة الإنفاق العام بحيث يتم توجيه جزء أكبر من الموازنة نحو الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الإنتاجية بدلاً من التركيز المفرط على الرواتب والنفقات التشغيلية.

5. تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد من خلال تقوية مؤسسات الرقابة والمساءلة، وتطبيق قوانين صارمة لمكافحة الفساد المالي والإداري.

6. تطوير برامج الحماية الاجتماعية لدعم الفئات الفقيرة والمهمشة، بما يسهم في تقليل معدلات الفقر وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

7. تحسين الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء، لما لها من دور مباشر في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتقليل الاحتقان الشعبي.

8. تعزيز الحوكمة الاقتصادية والمؤسسية من خلال إصلاح الإدارة العامة وتحديث الأنظمة المالية والإدارية بما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد العامة.

References:

Auty, R. (2001). *Resource Abundance and Economic Development*. Oxford University Press.

Beblawi, H., & Luciani, G. (1987). *The Rentier State*. London: Croom Helm.

Blanchard, O., & Johnson, D. (2017). *Macroeconomics*. Pearson Education.

Caporaso, J., & Levine, D. (1992). *Theories of Political Economy*. Cambridge University Press.

Davies, J. (1962). Toward a Theory of Revolution. *American Sociological Review*.

Friedman, M. (2002). *Capitalism and Freedom*. University of Chicago Press.

Gurr, T. (1970). *Why Men Rebel*. Princeton University Press.

Huntington, S. (1968). *Political Order in Changing Societies*. Yale University Press.

International Labour Organization (ILO). (2021). *World Employment and Social Outlook*. Geneva.

International Monetary Fund (IMF). (2022). *Iraq Country Reports*.
متاح على: https://www.imf.org

Karl, T. (1997). *The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States*. University of California Press.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2011). *Worldwide Governance Indicators*. World Bank.

Luciani, G. (1990). *The Arab State*. University of California Press.

Mahdavy, H. (1970). The Patterns and Problems of Economic Development in Rentier States. In: *Studies in Economic History of the Middle East*.

Mankiw, N. (2019). *Principles of Economics*. Cengage Learning.

Marx, K. (1990). *Capital: A Critique of Political Economy*. Penguin Books.

Musgrave, R., & Musgrave, P. (1989). *Public Finance in Theory and Practice*. McGraw-Hill.

Rose-Ackerman, S., & Palifka, B. (2016). *Corruption and Government*. Cambridge University Press.

Ross, M. (2001). Does Oil Hinder Democracy? *World Politics*.

Ross, M. (2012). *The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations*. Princeton University Press.

Runciman, W. (1966). *Relative Deprivation and Social Justice*. University of California Press.

Samuelson, P., & Nordhaus, W. (2010). *Economics*. McGraw-Hill.

Stiglitz, J., & Rosengard, J. (2015). *Economics of the Public Sector*. W.W. Norton.

Todaro, M., & Smith, S. (2015). *Economic Development*. Pearson Education.

Walker, I., & Pettigrew, T. (1984). Relative Deprivation Theory: An Overview and Conceptual Critique. *British Journal of Social Psychology*.

Central Bank of Iraq. *Annual Statistical Bulletin*. Baghdad: Central Bank of Iraq, various years.

International Monetary Fund (IMF). *Iraq Country Reports*. Available at: https://www.imf.org

Iraqi Ministry of Finance. *General Budget Data of the Republic of Iraq*. Baghdad: Ministry of Finance, various years.

Iraqi Ministry of Planning – Central Statistical Organization. *Labour Market, Unemployment and Poverty Reports in Iraq*. Baghdad: Ministry of Planning, various years.

Transparency International. *Corruption Perceptions Index (CPI)*. Available at: https://www.transparency.org

World Bank. *World Development Indicators (WDI)*. Available at: https://data.worldbank.org

World Bank. *Worldwide Governance Indicators (WGI)*. Available at: https://info.worldbank.org/governance/wgi